

المؤتمر الإقليمي

حول تسريع وتيرة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

داكار، السنغال، في الفترة من 21 إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

خارطة طريق المنصة الإقليمية لغرب إفريقيا ومنطقة الساحل

بيان

كجزء من المشروع المعنون "تسريع تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" وانطلاقاً من نجاح المنهجية المتبعة في مناطق أخرى، قامت بوركينا فاسو وكوت ديفوار وموريتانيا والنيجر والسنغال وتشاد بإنشاء منصة إقليمية لتسريع وتيرة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في منطقة غرب إفريقيا والساحل.

وفي هذا الإطار، اجتمع، في داكار بالسنغال، في الفترة من 21 إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، خبراء تقنيون ومسؤولون رفيعو المستوى من كوت ديفوار وموريتانيا والنيجر والسنغال وتشاد، بالإضافة إلى ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص وشركاء التنمية، لدراسة وتحليل الجوانب الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وبحث سبل إقامة شراكات في المنطقة من أجل تسريع عجلة تنفيذ الاتفاقية المذكورة. ودارت النقاشات حول أربعة مواضيع ذات أولوية في مجال مكافحة الفساد.

والمواضيع الأربعة التي حددتها المنصة كأولويات هي كالتالي:

- التحقيقات المالية وتعزيز أجهزة التحقيق والملاحقة؛
- استرداد الموجودات؛
- حماية المبلغين ومقدمي المعلومات؛
- تعزيز أنظمة النزاهة.

تم تحديد هذه الأولويات بناء على تحليل التوصيات التي صيغت في إطار آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأعمال المساعدة التقنية المستمرة المقدمة في بلدان المنطقة، فضلاً عن المشاورات التي أجريت مع جميع الدول الأعضاء في المنصة.

هذا، واعترف المؤتمر بأهمية النظم الديمقراطية والحوكمة الرشيدة ووجود إرادة سياسية حقيقية لضمان فعالية الجهود المبذولة لمنع الفساد ومكافحته. كما أقر المشاركون بأهمية تعزيز التنسيق والتعاون مع الآليات والصكوك الإقليمية والدولية

الأخرى، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، من أجل تنفيذ خارطة طريق المنصة المفصلة أدناه.

كما سُلط المؤتمر الضوء على أهمية دعم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما الهدف رقم 16، بما يتماشى مع أجندة 2030 للتنمية المستدامة وكذلك أجندة 2063: أفريقيا التي نريد.

وتعكس الالتزامات التالية قبولاً بالإجماع من قِبل جميع المشاركين في المؤتمر الإقليمي بشأن تسريع تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل، والذي عُقد في داكار في الفترة من 21 إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

الالتزام العام

أقر المشاركون في المؤتمر أولاً بالحاجة إلى استكمال الاستعراضات القطرية في إطار آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما أقرّوا بفائدة هذه المنصة في دعم عملية تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير القطرية.

كما اعترف المشاركون بأهمية إدماج البعد الجنساني في الفساد، واعتبر المشاركون هذا البعد موضوعاً شاملاً للمنصة.

شدد المشاركون أيضاً على أهمية الرقمنة، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات، ومواءمة الأطر المعيارية والمؤسسية مع المعايير الدولية المعمول بها، فضلاً عن تطبيق عملي للأطر المعيارية المعتمدة.

أخيراً، التزم المشاركون بما يلي:

- ✓ إنشاء آلية خاصة بمتابعة تنفيذ خارطة طريق المنصة؛
- ✓ تنظيم اجتماعات دورية للدول الأعضاء في المنصة لتبادل الآراء وتقاسم التجارب والخبرات الوطنية.

خطة العمل

رأى المشاركون في المؤتمر الإقليمي أنه من الضروري إجراء تقييم عام وقطاعي لمخاطر الاحتيال والفساد، ويتضمن ذلك وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد من أجل تنفيذ فعال لخطة العمل في المواضيع الأربعة التي حددتها المنصة الإقليمية.

وعليه، قرروا الإجراء الشامل المقترح التالي:

الإجراء الشامل المقترح: إجراء تقييم وطني وقطاعي لمخاطر الفساد

التوصية الأولى: تقييم الإطار القانوني والمؤسسي الوطني

- ✓ إنشاء لجنة خبراء مدعومة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تتولى تقييم الإطار القانوني والمؤسسي على الصعيد الوطني وإعادة تنظيم المؤسسات المشاركة في عملية مكافحة الفساد، بما في ذلك السلطات المعنية بمكافحة الفساد والفاعلين في المجتمع المدني ومزاوي المهن الحرة والقطاع الخاص؛ وتحديد مهام أعضاء لجنة الخبراء بشكل واضح ودقيق ومعايير اختيارهم لمراعاة النزاهة؛
- ✓ مساعدة اللجنة في وضع إجراءات تقييم موحدة تحدد الجدول الزمني، والمحتوى بشكل دقيق، وتواتر دورات التقييم، وغيرها؛
- ✓ تزويد اللجنة المخصصة بالموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة لحسن سير مهمتها؛
- ✓ إجراء جرد للمؤسسات القائمة من قبل اللجنة: تحليل مكامن القوة/الضعف/الفرص/التهديدات؛
- ✓ إعداد تقارير وصياغة توصيات، من أجل مساعدة المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد في تملك اختصاصاتها وصلاحياتها على أفضل وجه.

التوصية الثانية: تحديد القطاعات المعرضة للخطر

- ✓ إجراء لجنة الخبراء التي أنشئت تقيماً قطاعياً للمخاطر في إطار التوصية الأولى؛ تشكيل لجان فرعية لكل قطاع عند الحاجة؛
- ✓ وضع بروتوكول/ دليل عملي لإجراء عمليات التقييم المختلفة بشفافية، ويساعد البروتوكول على صياغة التقارير القطاعية؛
- ✓ تحديد القطاعات المعرضة للفساد، واعتماد نهج قائم على المخاطر من خلال تحديد أولويات القطاعات بحسب المخاطر؛
- ✓ إدراج البعد الجنساني في عملية تقييم المخاطر؛
- ✓ إجراء دراسات مستفيضة بين السكان للاستفادة من خبراتهم التجريبية المتعلقة بمخاطر الفساد والجرائم المماثلة.

عرضت السنغال وكوت ديفوار ممارساتهما الجيدة في قطاعي الصناعات الاستخراجية والعقاري على التوالي وعرضتا على المشاركين تقاسم خبراتهما مع بقية الأعضاء في المنصة.

الموضوع الأول: التحقيقات المالية وتعزيز أجهزة التحقيق والملاحقة

الإجراء المقترح رقم 1: تحسين الإطار القانوني والمؤسسي للتحقيقات المالية

التوصية الأولى: توفير المساعدة الفنية لصياغة الإصلاحات ومراجعة الصكوك الموجودة

- ✓ تفعيل الأطر المعيارية، بما يتماشى مع المعايير الدولية، من خلال دعم فني فعال من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على أساس التوصيات التي تمخضت عن آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛
- ✓ إعداد دليل عملي لكشف الجرائم وإجراء التحقيقات المالية استرشادا بالممارسات الجيدة في المنطقة.

التوصية الثانية: تحسين الإطار المؤسسي

- ✓ إعداد نصوص تشريعية وتنظيمية تهدف إلى تدعيم صلاحيات المؤسسات المسؤولة عن إجراء تحقيقات مكافحة الفساد والتي يتمتع المحققون العاملون فيها بسلطة ضباط شرطة قضائية؛
- ✓ تعزيز الاستقلال المالي والتشغيلي لسلطات مكافحة الفساد والتفكير حول التدابير التي قد تساعد على ضمان هذا الاستقلال على أفضل وجه، لاسيما من خلال حشد الأموال اللازمة لإجراء التحقيقات المالية واحترام فترة ولاية رؤساء أجهزة مكافحة الفساد؛
- ✓ إنشاء مؤسسات فعالة متخصصة مكلفة بالتحقيق في الفساد والجرائم الاقتصادية والمالية الأخرى وملاحقة مرتكبيها، بما في ذلك الجرائم المالية ذات الصلة؛ إنشاء وتفعيل وكالات استرداد الموجودات و/ أو تعزيزها إن كانت موجودة.

في النيجر، يجب لزاما فتح ملاحقة قضائية في التقارير التي تحيلها الهيئة العليا لمكافحة الفساد والجرائم المماثلة إلى المدعي العام للقطب القضائي المتخصص في المجال الاقتصادي والمالي.

الإجراء المقترح رقم 2: تعزيز وسائل الجهات المشاركة في التحقيقات المالية وبناء قدراتها

التوصية 1: بناء القدرات وتعزيز برامج الإرشاد والتوجيه

- ✓ تطوير برامج داخلية للتدريب وبناء القدرات داخل المؤسسات الوطنية الرئيسية. وتشمل تلك البرامج التدريب الأساسي والمستمر حول استخدام المعدات المتوفرة لدى المحققين والسلطات المختصة الأخرى؛

- ✓ مواءمة تقنيات وأساليب التحقيق مع البيئة والسياقات الخاصة، ولاسيما القطاع غير الرسمي الذي غالبا ما تكون له أهمية كبرى؛
- ✓ إنشاء منصة افتراضية للتبادل والتدريب، مستوحاة من الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، وذلك بهدف تبادل الخبرات والممارسات الفضلى والأساليب ودورات عبر الانترنت ووثائق نموذجية يمكن استخدامها أثناء التدريب الأساسي والمستمر للفاعلين المنخرطين في التحقيقات المالية والاقتصادية؛
- ✓ إدماج البعد الجنساني في اختيار الموظفين وفي تدريب الفاعلين على حد سواء؛
- ✓ تدريب المحققين على التهديدات الجديدة المتعلقة بالجرائم السيبرانية والعملات المشفرة والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، ومواءمة الإجراءات مع التقنيات المعقدة للغاية التي يلجأ إليها المجرمون؛
- ✓ تطوير برامج إرشادية تكون في المقام الأول إقليمية، وفي الوقت المناسب إدماج عناصر في جهاز خارجي يمكن أن يلعب دور "المرشد"،

التوصية الثانية: تزويد أجهزة التحقيق بموارد مناسبة ومهمة

- ✓ وضع وسائل مادية وتكنولوجية ومالية كافية رهن تصرف المحققين؛
- ✓ تمكين المحققين من الوصول إلى قواعد البيانات الموجودة لدى مختلف مصالح الضرائب والجمارك، ولاسيما السجل التجاري؛
- ✓ دعم وتمويل رقمنة أجهزة الضرائب والجمارك والعقارات والإدارات القضائية، إلخ؛
- ✓ تحسيس الجهات الفاعلة المعنية، ولاسيما الأعمال والمهنة غير المالية المحددة وتوعيتها حول إنشاء الأرشيفات وتعيينها وحفظها من أجل استخدامها استخدامها ناجعا أثناء التحقيقات الاقتصادية والمالية؛
- ✓ تعزيز الترابط بين قواعد البيانات التابعة لمختلف الكيانات الحكومية، ولاسيما من خلال تطوير برامج لعرض المعلومات الموجودة وتدريب المحققين على استخدامها بشكل فعال؛
- ✓ سن تدابير قسرية موجهة للمؤسسات المصرفية والمالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة وكذلك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص.

الإجراء المقترح رقم 3: تعزيز التنسيق بين المؤسسات والتعاون الإقليمي والدولي

التوصية الأولى: إنشاء إطار تنسيق وطني

- ✓ إنشاء قنوات رسمية للتنسيق وتشجيع مشاركة نشطة للمعلومات، لا سيما من خلال بروتوكولات مشتركة بين المؤسسات؛
- ✓ تشجيع التكامل المؤسسي واستخدام التحقيقات المشتركة بين مختلف هيئات التحقيق؛

- ✓ تشجيع استخدام التحقيقات الاستباقية، في حالة وُجدت مؤشرات تدل على قابلية شديدة للتعرض للفساد أثناء التقييمات الوطنية أو القطاعية للمخاطر؛
- ✓ تعزيز حماية البيانات الشخصية؛
- ✓ تشجيع إضفاء الطابع القضائي على ملفات التحقيق عن طريق تبادل الموظفين، ولاسيما من خلال توفير قضاة متخصصين.

التوصية الثانية: تعزيز التعاون الإقليمي والدولي

- ✓ التنفيذ الفعال للآليات التشريعية القائمة ذات الصلة بالتعاون الدولي؛
- ✓ الاستفادة من التعاون الدولي في الملفات المعقدة، سواء بالنسبة للمحققين أو القضاة؛ تعزيز وتقوية المساعدة القضائية المتبادلة، لا سيما على الصعيد الإقليمي؛
- ✓ تشجيع معالجة منتظمة وسريعة للإنابات القضائية الدولية؛
- ✓ مراعاة طلبات التعاون الصادرة، والتعامل مع الطلبات الواردة من السلطات القضائية الأجنبية في مدة زمنية معقولة؛
- ✓ ترويج المنصات الإقليمية القائمة، وبالأخص شبكة السلطات والمدعين العامين في غرب إفريقيا لمكافحة الجريمة المنظمة (WACAP) والشبكة المشتركة بين الوكالات في غرب إفريقيا لاسترداد الموجودات (ARINWA)؛
- ✓ تنظيم المسار الذي يجب اتباعه وتحديد مواعيد معقولة والالتزام بما عند التعامل مع طلبات التعاون الدولي، من أجل ضمان انسيابية المساعدة القضائية المتبادلة والملاحظات وزيادة فعاليتها؛
- ✓ تعيين جهات الاتصال وقضاة الاتصال والسلطات المركزية المسؤولة عن تلقي الطلبات الدولية وإرسالها.

الموضوع 2: استرداد الموجودات

الإجراء المقترح رقم 1: كسب تأييد الجمهور والتزام صنّاع القرار بدعم جهود استرداد الموجودات

توصية: اتخاذ تدابير مناسبة من أجل كسب تأييد الجمهور والتزام صنّاع القرار بدعم جهود استرداد الموجودات

- ✓ تنظيم حملات توعوية موجهة للجمهور ولصنّاع القرار حول مفهوم استرداد الموجودات وتأثيره في مكافحة الفساد وزيادة الموارد*؛
- ✓ اتخاذ خطوات عند الاقتضاء لإشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية في حملات التوعية.

* المقصود بالموارد هي تلك التي يمكن تخصيصها للقطاعات الأساسية (الصحة والتعليم والعدالة الجنائية والأمن والبنية التحتية، الخ) والتي هي لدعم الفئات الضعيفة وضحايا الفساد.

الإجراء المقترح رقم 2: إنشاء إطار معياري وسياسي شامل لاسترداد الموجودات

التوصية الأولى: اتخاذ تدابير للتأكد من أن الأطر المعيارية مناسبة وتسمح باسترداد الموجودات، من خلال إجراءات مدنية وجنائية

- ✓ مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي الحالي الخاص باسترداد الموجودات، ولاسيما الأحكام الخاصة بتنفيذ أوامر الحجز والمصادرة الصادرة عن جهات أجنبية؛
- ✓ مراجعة الأطر القانونية والتنظيمية القائمة التي تساعد في عملية استرداد الموجودات. تشمل المراجعة على وجه الخصوص الأحكام المتعلقة بما يلي:
 - التجميد والحجز والمصادرة.
 - إدارة الأصول المحجوزة والمصادرة؛
 - التعرف على المستفيدين الحقيقيين؛
 - حصانة الموظفين الحكوميين والأشخاص البارزين المعرضين سياسياً؛
 - التصريح عن الممتلكات.
- ✓ اعتماد قوانين أو لوائح جديدة أو تعديل القوانين الحالية، عند اللزوم؛
- ✓ اعتماد خطوات تسمح بتفعيل الإطار القانوني والتنظيمي الخاص باسترداد الموجودات بشكل أكثر فعالية.

التوصية الثانية: وضع استراتيجيات/خطط عمل وطنية مناسبة لاسترداد الموجودات وتنفيذها

- ✓ وضع استراتيجيات/خطط عمل وطنية مناسبة لاسترداد الموجودات وتنفيذها.

الإجراء المقترح رقم 3: تعزيز الإطار المؤسسي لاسترداد الموجودات

التوصية الأولى: اتخاذ التدابير المناسبة لضمان وجود مؤسسات قوية وقادرة على دعم عملية استرداد الموجودات وتنفيذها على الوجه الأمثل.

- ✓ إنشاء مؤسسات متخصصة تكون مكلفة باسترداد الموجودات وإدارة الأصول المحجوزة والمصادرة؛
- ✓ التأكد من أن تحصل تلك المؤسسات على الاستقلالية اللازمة وأن تملك الموارد المالية والتقنية والبشرية الكافية*؛

- ✓ وضع تدابير ترمي إلى تعزيز التعاون بين السلطات المختصة على المستوى الوطني؛
- ✓ اعتماد نهج يراعي البعد الجنساني في عملية إنشاء الإطار المؤسسي لاسترداد الموجودات.

* يمكن تحقيق الاستقلالية اللازمة وتوفير الموارد المناسبة من خلال تقديم دورات تدريبية متخصصة وملائمة في مجال استرداد الموجودات، مع توخي إمكانية اتخاذ تدابير تهدف إلى تشجيع وتحفيز العاملين في الأجهزة المختصة.

الإجراء المقترح رقم 4: تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لاسترداد الموجودات

التوصية الأولى: إنشاء إطار قانوني ومؤسسي كامل للتعاون الدولي

- ✓ استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة كأساس قانوني للتعاون الدولي في حالة عدم وجود معاهدات ثنائية، بما في ذلك في سياق استرداد الموجودات؛
- ✓ تطوير نظم إدارة ملائمة لطلبات التعاون الدولي*؛
- ✓ إعداد أدلة إرشادية للتعاون الدولي واسترداد الموجودات.

* يمكن تطوير نظم إدارة طلبات التعاون، على سبيل المثال، من خلال استكمال عملية إنشاء مكاتب المساعدة الجنائية الدولية المتبادلة وتوسيعها.

التوصية الثانية: اعتماد تدابير وآليات لتشجيع التعاون الثنائي والإقليمي والدولي في مجال استرداد الموجودات

- ✓ النظر في إبرام مزيد من مذكرات التفاهم والمعاهدات الثنائية لتعزيز وتبسيط التعاون الإقليمي والدولي في سياق استرداد الموجودات؛
- ✓ النظر في كيفية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في المنطقة وخارجها في مجال استرداد الموجودات؛
- ✓ الاستفادة القصوى من قنوات التعاون غير الرسمية المتاحة، ويتضمن ذلك الاستفادة من عمل الشبكات الإقليمية القائمة (مثل الشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات في غرب إفريقيا، ومنهاج التعاون القضائي لدول الساحل، وشبكة السلطات والمدعين العامين في غرب إفريقيا لمكافحة الجريمة المنظمة)؛
- ✓ الانضمام إلى شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (Globe) التي أنشأها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛
- ✓ النظر في كيفية الاستفادة، إذا لزم الأمر، من المساعدة التي تقدمها المبادرة المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي لاسترداد الأصول المسروقة (مبادرة StAR)، خصوصا لتيسير التعاون الدولي.

الموضوع 3: حماية المبلغين ومقدمي المعلومات

الإجراء المقترح رقم 1: التوعية بأهمية الإبلاغ والمبلغين

التوصية الأولى: إجراء حملات توعوية حول أهمية الإبلاغ وحماية المبلغين

- ✓ إعداد أدلة إرشادية و وحدات توعوية عبر الإنترنت (مثل الدورات التدريبية المفتوحة على الإنترنت - MOOC) لشرح من يمكنه الإبلاغ، وما الذي يمكن الإبلاغ عنه وكيفية الإبلاغ، وما هي تدابير حماية المبلغين الموجودة؛
- ✓ تنظيم حملات تواصل مع الجمهور حول أهمية المبلغين وحمايتهم، ويشمل ذلك عقد شراكات مع الصحافة (اللوحات الإعلانية، والأفلام المؤسسية، والإعلانات التلفزيونية والإذاعية، والنشرات، والشبكات الاجتماعية)؛
- ✓ إعداد وتنفيذ أنشطة ميدانية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني (مثل أندية النزاهة، وورش العمل، وحملات التوعية)؛
- ✓ تحديد القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر والفساد وتنظيم حملات توعية موجهة؛
- ✓ إعداد وحدات توعوية حول أهمية الإبلاغ وحماية المبلغين وإدراجها في مناهج التعليم الابتدائي والثانوي والسلك العالي.

تستخدم السنغال وكوت ديفوار إحصاءات مستندة إلى البلاغات لتحديد القطاعات الأكثر عرضة. يوجد لدى تشاد وكوت ديفوار أندية نزاهة خاصة بالشباب في المؤسسات التعليمية. تستخدم كوت ديفوار الإحصاءات التي يتم جمعها على أساس البلاغات لتغذية برنامج التدريب الوطني حول مكافحة الفساد، ولاسيما الجانب المتعلق بالمبلغين.

التوصية الثانية: التوعية بأهمية مراعاة النوع الاجتماعي في أنظمة الإبلاغ والحماية

- ✓ إجراء بحوث حول تأثير النوع الاجتماعي (الجنسانية) في الفساد وتحليل تأثيره على البلاغات المقدمة وكذلك الأعمال الانتقامية التي يتعرض لها المبلغون؛
- ✓ تحديد عوامل الخطر الكامنة في الإبلاغ وفقاً لجنس المبلغ؛
- ✓ إدماج أهمية منظور النوع الاجتماعي في حملات التوعية الخاصة بحماية المبلغين.

أنشأت موريتانيا في كل وزارة خلية مختصة بالنوع الاجتماعي مكلفة بتلقي الشكاوى ومتابعة قضايا النوع الاجتماعي. كما أنها بصدد تطوير استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، وستشمل البعد الجنساني.

التوصية الأولى: تقييم حالة الأطر الموجودة في التشريعات الوطنية

- ✓ إجراء بحوث ودراسات حول المعايير الدولية والإقليمية القائمة المرتبطة بالإبلاغ وحماية المبلغين:
- يُعتمد في ذلك على أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمات الإقليمية المعنية الأخرى، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛
- تلقى الدعم والتدريب من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمات الإقليمية المعنية الأخرى، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.
- ✓ تقييم حالة التشريعات الوطنية الموجودة وتحديد التحديات وأوجه القصور؛
- ✓ إجراء دراسة مقارنة حول تشريعات دول المنصة، وتبادل الممارسات الفضلى، وإنشاء مكتبة للممارسات الفضلى.

التوصية الثانية: مراجعة الأطر القائمة واعتماد نصوص معيارية محددة

- ✓ اعتماد تشريعات محددة للإبلاغ وحماية المبلغين وفقاً للمعايير المعمول بها، بما في ذلك ما يتعلق بمسألة الإبلاغ مع إخفاء الهوية وضرورة أن يكون الإبلاغ مبنياً على أسباب معقولة؛
- ✓ وضع تدابير معيارية شاملة للإبلاغ والحماية تأخذ في الاعتبار المنظور الجنساني؛
- ✓ مراجعة الترسنة المعيارية لتعزيز حماية جميع الأشخاص الذين يقدمون المعلومات، حتى ولو في غياب إجراءات قانونية معمول بها؛
- ✓ اعتماد النصوص التنظيمية اللازمة من أجل تطبيق الأحكام التشريعية الجديدة؛
- ✓ إجراء تقييمات دورية للتشريعات الجديدة التي تم اعتمادها ومراجعتها.

تقوم كوت ديفوار حالياً بصياغة قانون متعلق بحماية المبلغين، كما عرضت على المشاركين تقاسم تجربتها مع البلدان الأخرى في المنصة.

أعربت بلدان المنصة عن رغبتها في الحصول على دعم المنظمات الدولية والإقليمية لتطوير الأطر المعيارية (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، الخ).

الإجراء المقترح رقم 3: تطوير آليات داخلية وخارجية شاملة للإبلاغ وحماية المبلغين وتعميمها

التوصية الأولى: إنشاء آليات شاملة للإبلاغ والحماية

- ✓ إعداد موجز واف للمعايير الدولية بشأن الآليات الداخلية الخاصة بالإبلاغ والحماية؛
- ✓ توعية القطاعات الأكثر تعرضاً حول ضرورة التزود بآلية داخلية لتلقي البلاغات؛
- ✓ صياغة سياسات واتخاذ إجراءات واقعية واستحداث أنظمة داخلية للإبلاغ وحماية المبلغين في جميع الهيئات المسؤولة عن تلقي ومعالجة البلاغات، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني. وللقيام بذلك، يمكن استخدام الأدوات التي طورها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مثل النشر ووحدة التدريب عبر الإنترنت)؛
- ✓ تطوير قنوات إبلاغ آمنة وشاملة، مع احترام السرية وحماية البيانات الشخصية.

اقترحت بلدان المؤتمر البدء بمؤسسة رائدة لاستحداث آلية داخلية للإبلاغ والحماية يمكن استنساخها لاحقاً في مؤسسات وقطاعات أخرى.

كما اقترحوا أن يتم الاستلهاً من خبرة القطاع الخاص، لاسيما الشركات الكبرى التي تملك فعلاً هذه الآليات.

التوصية الثانية: تعزيز قدرات الجهات المسؤولة عن تلقي البلاغات وتوفير الحماية

- ✓ تدريب المحققين على التعامل مع البلاغات، مع مراعاة المنظور الجنساني في جميع مراحل التحقيق؛
- ✓ وضع وحدات تدريبية للجهات الفاعلة بشأن أهمية نُظم الإبلاغ وحماية المبلغين؛
- ✓ تدريب الجهات الفاعلة المسؤولة عن تلقي البلاغات ومعالجتها وحماية الأفراد على الآليات الداخلية القائمة؛
- ✓ إعداد أدلة إرشادية وتدريب ترمي إلى تيسير البلاغات الداخلية والخارجية والعامّة؛
- ✓ إقامة أنشطة تدريب وبناء قدرات للجهات الفاعلة الخارجية والعامّة (بما في ذلك المجتمع المدني ووسائل الإعلام) حول عملية استلام البلاغات والتعامل معها وحول التدابير المطبقة لحماية الأشخاص الذين يقدمون المعلومات؛
- ✓ تقديم المساعدة والمشورة (القانونية، والنفسية، إلخ) لمقدمي المعلومات.

استحدثت عدد من دول المنصة هيئات مجتمعية مختصة بتقديم المساعدة القانونية مثل العيادات القانونية في كوت ديفوار أو دار العدل والمحلات القانونية في السنغال. كما تم اقتراح الاعتماد على تلك الهيئات القائمة لتقديم دعم قانوني للمبلغين.

الإجراء المقترح رقم 4: تطوير التنسيق والتعاون بين الهيئات المسؤولة عن معالجة البلاغات وحماية مقدم المعلومات

التوصية الأولى: تطوير التنسيق الوطني بين المؤسسات لتعزيز فعالية حماية المبلغين والأشخاص الذين يقدمون المعلومات

- ✓ توقيع اتفاقيات شراكة بين المؤسسات المسؤولة عن تلقي البلاغات ومعالجتها وحماية الأشخاص الذين يقدمون المعلومات؛
- ✓ إنشاء شبكة مكونة من الجهات الفاعلة والمؤسسات المسؤولة عن الإبلاغ وحماية المبلغين ومن هيئات الإبلاغ الداخلي والخارجي والعام؛
- ✓ إقامة منصات تواصل وتبادل بين تلك الجهات الفاعلة والمؤسسات؛
- ✓ استحداث هيئة تنسيقية مركزية مخصصة.

في النيجر، أقامت الهيئة العليا لمكافحة الفساد والجرائم المماثلة شراكة مع خلية نُوربُرت زونغو (للصحفيين الاستقصائيين في غرب إفريقيا) لتدريب الصحفيين الاستقصائيين

التوصية الثانية: تعزيز التعاون الإقليمي بشأن مسألة حماية المبلغين ومقدمي المعلومات

- ✓ وضع خارطة الجهات الفاعلة الإقليمية التي تلعب دورًا في حماية الأشخاص الذين يقدمون المعلومات؛
- ✓ تعزيز التعاون والمساعدة المتبادلة الإقليميين للإبلاغ وحماية مقدمي المعلومات، مع الاعتماد في ذلك على شبكات المساعدة المتبادلة الموجودة (مثل شبكة السلطات المركزية والمدعين العامين في غرب إفريقيا لمكافحة الجريمة المنظمة ولجنة رؤساء أجهزة الشرطة في غرب أفريقيا، وغيرها)؛
- ✓ إنشاء شبكة تعاون إقليمية ترتبط بين الجهات الفاعلة المسؤولة عن حماية الأشخاص الذين يقدمون المعلومات، لتعزيز عملية تبادل الممارسات الجيدة واستكشاف إمكانيات التعاون في مجال حماية الأشخاص الذين يقدمون المعلومات.

الموضوع الرابع: تعزيز أنظمة النزاهة

الإجراء المقترح رقم 1: تحسين تنفيذ الرؤية الاستراتيجية لمكافحة الفساد وتعزيزها

التوصية 1: اتخاذ تدابير لضمان تنسيق أفضل بين الأطراف الفاعلة في تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد وخطط العمل

- ✓ استحداث هيئة تنسيق مستقلة، من قبل الجهاز المسؤول عن مكافحة الفساد، وتكون مهمتها تنسيق التعاون بين مختلف الهيئات والجهات الفاعلة المعنية بتنفيذ الاستراتيجية؛
- ✓ تشجيع توقيع مذكرات التفاهم بين مختلف الهيئات (أجهزة الدولة وكذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص)؛

✓ ضمان حوار دائم بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، والسلطة السياسية؛

✓ إدراج الأبعاد المرتبطة بالنوع الاجتماعي في عمل الهياكل المسؤولة عن مكافحة الفساد.

التوصية الثانية: تحديث وتعزيز تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل الوطنية والقطاعية

✓ وضع استراتيجيات وسياسات وخطط عمل وطنية خاصة بمكافحة الفساد، بما في ذلك سياسة أو استراتيجية جنسانية في مجال مكافحة الفساد، وإجراء تقييم دوري لتلك السياسات والاستراتيجيات؛

✓ تحديث وتعزيز استراتيجيات وسياسات مكافحة الفساد وخطط العمل بما يتماشى مع الواقع المتطور للفساد، وذلك بناء على تحليل دوري.

الإجراء المقترح رقم 2: تنمية ثقافة الأخلاق ومكافحة الفساد

توصية: تنفيذ برنامج وطني للتوعية والتثقيف حول مكافحة الفساد

✓ إعداد وتنفيذ ميثاق أخلاقية ومدونات سلوك مشفوعة بقواعد سلوك، مع الأخذ في الاعتبار المعلومات المقدمة من المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتقييم تلك الميثاق والمدونات، بما في ذلك من خلال إجراء تدقيق الامتثال؛

✓ وضع برنامج تدريبية حول الأخلاقيات ومكافحة الفساد في إطار إدراج مكافحة الفساد في المناهج التعليمية (التعليم الابتدائي والثانوي والعالي والمهني)؛

✓ تنظيم حملات توعية حول مخاطر الفساد وأضراره، مع الأخذ في الاعتبار النساء والفئات الضعيفة؛

✓ إنشاء صناديق اقتراح في جميع المرافق العمومية لجمع المعلومات من المستخدمين بشأن جودة الخدمات العامة؛

✓ تقاسم الخبرات بين دول المنصة.

تملك كوت ديفوار برنامجاً يحتذى به في مجال التوعية والتثقيف حول الفساد ومكافحته في جميع مستويات التعليم، وقد عرضت على المشاركين تقاسم خبراتها مع البلدان الأخرى في المنصة.

الإجراء المقترح رقم 3: رقمنة الأنظمة والإجراءات الإدارية لتكون أبسط وأكثر فاعلية وشفافية

توصية: استحداث أنظمة رقمية آمنة للمجالات الأكثر عرضة للفساد

✓ تقييم مخاطر الفساد لتحديد المجالات الأكثر عرضة بحيث يمكن معالجة تدابير التخفيف من خلال الرقمنة؛

✓ تنفيذ التدابير الرقمية الآمنة التي تمّ تحديدها أثناء تقييم المخاطر؛

- ✓ تقييم فعالية التدابير المتخذة؛
- ✓ تحديث التدابير المتبعة وتعزيزها حسب الاحتياجات والتطورات التكنولوجية؛
- ✓ تدريب ودعم جميع الجهات الفاعلة المعنية حول ثقافة التغيير.

الإجراء المقترح رقم 4: استحداث آلية لإدارة تضارب المصالح والتصريح بالامتلاكات

توصية: اعتماد أو تعزيز الإطار التشريعي المتعلق بتضارب المصالح والتصريح بالامتلاكات حتى يكون أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة من أجل الامتثال للممارسات الدولية الجيدة

- ✓ تقييم الإطار القانوني الحالي وتحديثه؛
- ✓ إخضاع المكلفين بموجب التصريح بالامتلاكات لموجب الإعلان عن المصالح؛
- ✓ إعداد ونشر دليل عن إدارة تضارب المصالح، والتصريح بالامتلاكات؛
- ✓ تطوير برنامج لتدريب المدربين خاص بالموظفين الحكوميين الذين يتولون تسيير نظام إدارة تضارب المصالح، والتصريح بالامتلاكات؛
- ✓ استحداث أداة رقمية لضبط ومتابعة عمليات التصريح بالامتلاكات والمصالح.

الإجراء المقترح رقم 5: تعزيز نزاهة منظومة المشتريات العمومية بأكملها

توصية: تحسين عملية نشر واستخدام المعلومات المتعلقة بالمشتريات العمومية من أجل كشف أفضل لحالات الفساد والاحتيايل و/ أو التواطؤ

- ✓ وضع مدونة قواعد أخلاقيات بخصوص المشتريات العمومية للموظفين العموميين ومقدمي العطاءات؛
- ✓ ضمان نشر المعلومات عن منظومة المشتريات العمومية بأكملها (بدءاً من التخطيط حتى التنفيذ، مروراً بمراحل المناقصات، والتقييم، وإرساء الصفقة)؛
- ✓ نشر المعلومات حول إرساء الصفقات العمومية، بما في ذلك نشر أسماء المستفيدين الحقيقيين، على أن تكون تلك المعلومات متاحة تدريجياً للجمهور وفقاً للممارسات الدولية الجيدة مع مراعاة واجب احترام الخصوصية؛
- ✓ تحسيس وإعلام وتدريب الجهات الفاعلة حول إجراءات إرساء المشتريات العمومية وتعميمها، بما في ذلك الشركات التجارية التي تديرها النساء؛
- ✓ وضع معايير واضحة مسبقاً لتقييم المناقصات، وإرساء العقود، فضلاً عن عملية تقديم الطعون؛
- ✓ إنشاء أدوات رقمية أو منصات نشر، ويفضل أن تكون البيانات مفتوحة وموحدة، بهدف الانتقال إلى أنظمة إلكترونية للمشتريات العمومية؛

- ✓ إعداد دليل إجراءات لصالح جميع الإدارات المسؤولة عن المشتريات العمومية؛
- ✓ استحداث نظام تحليل المعلومات المتعلقة بالمشتريات العمومية من أجل تحديد مخاطر الفساد ورسم خرائط لها؛
- ✓ تعزيز رقابة منظمات المجتمع المدني على عملية إرساء العقود العمومية وتنفيذها، فضلا عن إشراك القطاع الخاص.

الإجراء المقترح رقم 6: تعزيز نزاهة الأنظمة القضائية

توصية: اتخاذ خطوات لتعزيز نزاهة النظم القضائية

- ✓ إعداد وحدات تدريبية حول مكافحة الفساد في مدارس تكوين القضاة؛
- ✓ السماح للمجتمع المدني و/ أو جهاز مكافحة الفساد، عند الاقتضاء، برفع دعاوى مدنية في قضايا مكافحة الفساد (حسب القوانين السارية في الدول)؛
- ✓ استحداث آلية تبادل معلومات بشكل دوري مع منظمات المجتمع المدني بشأن نتائج ملفات التحقيق؛
- ✓ النشر المنتظم للأحكام والبيانات الصحفية الصادرة عن النيابة العامة، إذا اقتضى الأمر ذلك؛
- ✓ وضع برنامج تدريب مستمر للقضاة ومنظمات المجتمع المدني بشأن سير عمل المحاكم المختصة، على أن يشمل ذلك المنظور الجنساني؛
- ✓ استحداث منصة متعددة القنوات لتلقي البلاغات أو الشكاوى ومعالجتها.

الإجراء المقترح رقم 7: ضبط وتنظيم تمويل الأحزاب والتجمعات السياسية

توصية: وضع إطار قانوني متعلق بتمويل الأحزاب والتجمعات السياسية من أجل زيادة المساءلة

- ✓ صياغة قانون بشأن التمويل الخاص (و/أو العام) للأحزاب والتجمعات السياسية، والحملات الانتخابية إذا اقتضى الأمر ذلك؛
- ✓ إعداد وتنفيذ برنامج تدريبي للجهات الفاعلة الحكومية وأصحاب المصلحة المعنيين حول طرق تمويل الأحزاب أو التجمعات السياسية؛
- ✓ وضع آلية رقابية لتقييم حسابات الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية.